

الزكاة ودورها في دعم الأمن الاقتصادي

فهد شفيق نقيش شرمان المطيري

أشرف: أ.د. محمد شرف الدين خطاب^(*)

• المقدمة:

تعاني مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع الإسلامي من الفقر المدقع الذي شل قدراتهم الإنتاجية وجعلهم في صفوف البطالة والملتولين وبما يتنافى مع كرامة الأدمي. في الوقت الذي مازالت فيه دولهم تواجه نقصاً في الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعلها تلجأ إلى الاقتراض الخارجي رغم ما فيه من مساوئ اقتصادية ومحاذير شرعية وكانت المحصلة النهائية أن وقعت هذه الدول في مصيدة التبعية المالية للدول الأجنبية دون أن تستأصل مظاهر الفقر والتخلف والتبعية من اقتصادياتها. وما هذا إلا نتيجة الابتعاد عن العمل بالاقتصاد الإسلامي وإتباع النظم الاقتصادية الوافدة إليها من العالم الخارجي والتي تتعارض مع أبسط مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ أن الاقتصاد الإسلامي ليس بمعزل عن المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها أتباعه كالفقر والتبعية الاقتصادية وغيرها بل له دور في تصفيتها والقضاء عليها عن طريق الزكاة التي تعتبر أهم مورد مالي متجدد سنوياً في الاقتصاد الإسلامي لتمويل الفقراء والمحتاجين والتنمية الاقتصادية ومن ثم تخليص المجتمع الإسلامي من برائن التخلف والتبعية الاقتصادية المترتبة في الاقتصاديات العربية.

والزكاة كما هو معروف فريضة مالية إلزامية علي كل مسلم، محددة المقادير والوعاء وأوجه الإنفاق، وتتميز بسعة الوعاء لاشتمالها علي كل مال

(*) أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية - كلية دار العلوم - جامعة المنيا.

نام تحققت فيه الشروط الفقهية وسهولة الجباية الأمر الذي تقل معه تكاليف الجباية وتزداد الحصيلة، ولا ريب أن سهولة التحصيل هذا ترجع إلى فهم المكلف لطبيعة الزكاة والمعاني السامية التي تضمنتها، حيث إنها تعني في اللغة النماء والبركة والطهارة^(١) وفي الشرع "تمليك جزء مال عينه الشارع من مصرف الزكاة كالفقراء والمساكين"^(٢) وإلى معرفته بمصارفها المحددة قرآنًا وليس متروكًا ذلك لحاكم أو غيره مما يبعث الطمأنينة لدى المكلف لدفعها إلى جهاز الجباية دون أن يكلف ذلك الجهاز نفقات تذكر - وذلك عكس الحال في الضرائب^(٣) - باستثناء ما يبذل من جهد في سبيل إيقاظ الضمير المسلم تجاه هذه الأداة المالية الإسلامية.

ولعله مما يزيد من أهمية الزكاة أيضًا كونها موردًا ماليًا منتظم الانسياب علي مدار السنة، وإذا ما أضفنا إلى ذلك سعة وعائها ووفرة حصيلتها لأدركنا أن الاقتصاد الإسلامي يقدم وسيلة تمويل منتظمة التدفق قادرة علي القيام بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية وتمويل التنمية الاقتصادية - دون الحاجة إلى الاستدانة الخارجية إلا عند الظروف الطارئة^(٤) - ونسبة لا تقل عن ٢,٥% متي ما التزم المسلمون بأدائها

(١) لسان العرب، ابن منظور، إعداد وتصنيف يوسف الخياط، النشر دار اللسان العربي، بيروت، المجلد ٢، ص ٣٩.

(٢) حاشية ابن عابدين، رد المحتار، ج ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٢-٣.

(٣) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج ٥، مرجع سابق، ص ٣٩٥.

(٤) مختصر صحيح مسلم، الحافظ المنذني، تحقيق ناصر الدين الألباني، الناشر المكتب الإسلامي والدار العربية، ط ٢، ١٣٩٢هـ، الحديث رقم ١٨٨٨، ص ٤٩٨.

وإنفاقها في مصارفها الشرعية، ومن هنا يأتي الدور التمويلي الاقتصادي الهام الذي تضطلع به الزكاة كما يتضح ذلك من التحليل التالي، وقد جاء هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهرس المراجع على النحو الآتي:

• المبحث الأول: التحليل الاقتصادي للزكاة:

بالتأمل في فريضة الزكاة نجد أنها أداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية وذلك بمقدار ما تحرره من رؤوس الأموال العاطلة في المجتمع^(١) حيث إن الزكاة تعمل على اقتطاع جزء من الأرصدة النقدية المجمدة مع مرور الزمن بنسبة لا تقل عن ٢,٥% وهذا ما يمثل تكلفة الاكتناز والاحتفاظ بالسيولة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، مما يدفع ويحث الثروات المعطلة نحو قنوات الاستثمار والتنمية حماية لها من التآكل وفقاً لهذه الفريضة على مر السنين ومصدق ذلك نجده في قول الرسول الكريم (ألا من ولي يتيماً له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة)^(٢). وهي على هذا النحو تحل مشكلة تراكم الثروة المعطلة دون استثمارها في خدمة المجتمع وهذا ما لم يعرف العالم بأسره نظاماً مثله^(٣). والأثر التمويلي الناشئ عن ذلك هو دخول أرصدة نقدية إلى مجالات التمويل

(١) تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، د. شوقي دنيا، ص ٢٧٦.

(٢) صحيح الترمذي، بشرح الإمام ابن العربي المالكي، ج ٣، باب ما جاء في زكاة اليتيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ١٣٦.

وانظر: التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، منصور علي ناصف، ج ٢، ج ٣، ١٣٨١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٢٢.

(٣) الاقتصاد الإسلامي، د. محمد منذر القحف، دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٩٨١، ص ١٣٧.

والاستثمار بعد أن كانت مكتنزة ومجمدة^(١) بشكل يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في المجتمع الإسلامي لاسيما إذا ما علمنا ارتفاع نسبة الثروات المعطلة لدى العديد من الدول الإسلامية حيث بلغت المدخرات العربية للقطاع الخاص المودعة في الخارج نحو ١٦٢ مليار دولار نهاية عام ١٩٩٠^(٢).

بل إن الزكاة يحفزها رأس المال إلى الاستثمار في أصول منتجة فيه محافظة على قيمته الحقيقية من التضخم إذ أن المحافظة عليه يقصد بها المحافظة على قوته الشرائية لا من حيث وحداته النقدية العددية، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق استثماره في أصول منتجة لا عن طريق استثماره في صورة ودائع مقابل الفائدة التي لا تقرها الشريعة الإسلامية^(٣).

كما أن دورها الاقتصادي لا يقتصر على ما تحرره من موارد عاطلة في المجتمع في شكل أرصدة نقدية والمحافظة على قيمتها من التضخم بل يمتد ليشمل تمويل السلع والأدوات الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، إذ أن الزكاة موجهة لتحرير الإنسان من الفقر والحاجة التي تشل قدراته الإنتاجية وليست وظيفتها منحصرة في توفير دريهمات معدودة أو لقيمات من العيش محدودة يسد بها رمق الجائع كالفقير ونحوه أيما قلائل ثم تعاوده الحاجة والعوز طالباً يد العون مرة أخرى، وإنما وظيفتها الصحيحة تمكين المحتاج القادر على العمل من إغناء نفسه بنفسه وذلك من خلال

(١) تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، شوقي دنيا، ص ٢٧٧.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢، ص ١٤٧.

(٣) العائد الاقتصادي والاجتماعي لفريضة الزكاة، د. سامي نجدي رفاعي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد ١٥٠، ١٤١٤هـ، جماد الأولي، ص ٢٥.

تحويله إلى طاقة منتجة بشكل يغنيه عن طلب العون من الغير حتى ولو كان ذلك الغير الدولة نفسها^(١). وهذا ما يقصده الشارع الحكيم من أن تكون الزكاة علاجاً جذرياً للفقر وليس مجرد مسكنات له، وفي ذلك يقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لعماله على الزكاة (إذا أعطيتُم فأغنوا)^(٢) والغني قد يتحقق من خلال أسلوب القوة الشرائية أو من خلال أسلوب القوة الإنتاجية حيث إنه عن طريق الأسلوب الأول توفر الزكاة للفقير ما يمكنه من شراء حاجاته الاستهلاكية بشكل يجعله مستهلكاً بعد أن كان خارج دائرة الاستهلاك، أما في الأسلوب الثاني فتوفر الزكاة الوسائل الإنتاجية لمن يحتاجون إليها ولا يستطيعون الحصول عليها بإمكاناتهم الذاتية مما يساعدهم على التحول إلى طاقات إنتاجية في المجتمع الإسلامي^(٣).

إذ إن الفرد قد يحسن مهنة التجارة أو الصناعة أو الزراعة ويفتقر إلى رأس المال الذي يمكنه من ممارستها ومن هنا يأتي دور الزكاة كممول لكل ذي تجارة أو حرفة يحتاج معها إلى مال لمزاومتها^(٤). وقد أوضح ذلك الإمام الرملي بقوله: (ويعطي الفقير والمسكين أن لم يحسن كل منهما كسباً بحرفة

(١) دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، د. يوسف القرضاوي، بحث نشر في كتاب قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٩٨٧م، ص ١٣٩.

(٢) تحقيق محمد هراس، أبي عبيد، الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠١هـ، ص ٥٠٢.

(٣) تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، د. شوقي دنيا، ص ٢٨١.
- وانظر: الزكاة الأسس الشرعية والنور الإنمائي والتوزيعي، د. نعمت مشهور، ص ٢٨٠.

(٤) دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، د. يوسف القرضاوي، ص ١٣٩.

ولا تجارة كفاية سنة.. والأصح كفاية العمر الغالب أما من يحسن حرفة تكفيه لائقة فيعطي ثمن آلة حرفته وإن كثرت، أو تجارة فيعطي رأس مال يكفيه لذلك^(١).

وهي بهذا تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية في المجتمع ودفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي يترتب على عجزهما عن تلبية الطلب المحلي المتزايد إذ أصبحت الدول العربية منطقة استيراد لكثير من السلع الوضع الذي فرض عليها درجة من التبعية والاعتماد على الدول المتقدمة، كما أن ذلك التمويل يسهم في حل مشكلة البطالة من خلال تحويل الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة وإذا ما تذكرنا ما تعانيه الدول العربية من انتشار البطالة بين صفوف أبنائها، لأدركنا أهمية الزكاة في التخفيف من هذه المعاناة، كما لأن الزكاة لها تأثيرها الإيجابي على زيادة الإنتاج واتساع السوق حيث إن حصول الفئات المستحقة على نصيبها من الزكاة يتيح قوة شرائية لديهم تمكنهم من زيادة الميل الحدي للاستهلاك حيث إنه من الطبيعي أن تتسرب معظم هذه القوة الشرائية إلى السوق على شكل طلب فعال على السلع والخدمات مما يدفع المنتجين طمعاً في الربح لزيادة استثماراتهم وإنتاجهم^(٢)، في الوقت الذي لا ينخفض فيه الميل الاستهلاكي لدى الأغنياء بمجرد تطبيق فريضة الزكاة، ومن ثم تكون المحصلة النهائية اتساع السوق

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي، ج ٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٣هـ، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، د. سعيد مرطان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ، بيروت، ص ١٨٢-١٨٣.

- المياسة الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم د. محمد عبد المنعم عفر، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط ١، ١٤٠٧هـ، ص ٩٠.

في الاقتصاد الإسلامي كنتيجة انضمام فئات جديدة يملكون قوة شرائية وبقاء الطلب الفعلي على حالة من قبل الأغنياء خاصة في الضروريات والحاجيات^(١). واكتمال الدورة النقدية في المجتمع الإسلامي كنتيجة التيارات النقدي الدائم الذي توفره الزكاة بين من يملك ومن لا يملك والذي يعتبر بحد ذاته ضماناً من مخاطر الركود الاقتصادي وعاملاً مهماً من عوامل الزواج والانتعاش حيث إن مال الزكاة الذي يقع في يد من لا يملك كالفقير ونحوه سينفق على السلع والخدمات التي غالباً ما يتم إنتاجها بواسطة وحدات إنتاجية مملوكة للغني وهكذا تكتمل الدورة النقدية في المجتمع بحيث يصبح دخل المجتمع وإنفاقه في حركة مستمرة بشكل يسهم في حماية الاقتصاد من مخاطر الركود الاقتصادي^(٢).

كما أن أثر تيار الزكاة الاستثماري الاقتصادي يتسع إذا ما انتقلنا إلى مصارف الغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل حيث إن الزكاة تتضمن للغارم حصوله على نصيبه من سهم الغارمين طالما كان دينه في غير إسراف أو معصية وفي ذلك يقول الإمام الرملي (والغارم إن استدان لنفسه في غير معصية)^(٣).

(١) الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية، أحمد إسماعيل يحي، دار المعارف، القاهرة، ص ٢٢٩.

- وانظر: الزكاة والتنمية، د. نعمت مشهور، بحث مقدم لندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، القاهرة، ١٤٠٩، ص ١٦.

(٢) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج ٥، ط ١، ١٤٠٣هـ، ٣٩٨.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج ٦، ص ١٥٦-١٥٧.

وأكد ذلك ابن رشد في قوله: (إن كان دينه في طاعة وفي غير سرف بل في أمر ضروري) ^(١).

والفرد قد تنزل به خسارة مالية في غير معصية وتخرجه من دائرة الإنتاج إلى ميدان التسول والفقر، وهنا تتدخل الزكاة إذ لم تدعه فريسة للدهر أو تكله تحت رحمة المتطوعين وإنما جعلت لهم نصيباً مفروضاً في مال الزكاة يدعى سهم الغارمين. والغارمون هم الذين ركبته ديون لا قدرة لهم على وفائها سواء كان ذلك من أجل مصلحة اجتماعية كإصلاح ذات البين أو من أجل مصلحة شخصية في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج الذي قد يصاب بالكساد أو بالمنافسة غير المتكافئة أو نحو ذلك ^(٢).

ولا ريب أن مصرف سهم الغارمين في الزكاة له آثاره الاقتصادية على المجتمع الإسلامي ومنها ما يلي ^(٣).

١- يمثل هذا المصرف تأمينا شاملاً للفرد المسلم ضد المخاطر التجارية وغير التجارية مما يترتب عليه إشاعة الطمأنينة والاستقرار في نفوس المستثمرين ومن ثم اندفاعهم نحو المجالات الإنتاجية بكل طاقاتهم.

٢- كما أن وجود هذا الضمان يشجع أرباب الأموال لتقديم القرض الحسن أو قروض بالمشاركة حيث إن سهم الغارمين يبعث الطمأنينة لدى

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، راجعه وصححه عبدالحليم محمد، عبدالرحمن محمود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ط ١، ١٤١٢هـ، ص ٣٤١.

(٢) دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، د. يوسف القرضاوي، ص ١٨٩.

(٣) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج ٥، ص ٤٠٢، ٤٠٣.

المقرض قرضاً حسناً بأن أمواله لن تذهب هباءً منثوراً فيما لو أخفق المقرض، ولهذا يعتبر هذا السهم أفضل ضمان للمقرضين في الاقتصاد الإسلامي وهذا أمر يؤدي إلى خلق سوق مالية خالية من الربا في المجتمع الإسلامي^(١).

٣- كما أن هناك أثراً اقتصادياً آخر ينشأ من القيد الفقهي لطبيعة الدين الذي يشترط فيه أن يكون في غير معصية، إذ إن هذا الضابط له دوره في ترشيد الاستثمار وابتعاده عن المجالات المحرمة كإنتاج الخمر ونحوه.

كما يبرز الدور الاقتصادي للزكاة في تمويل البنية الأساسية في المجتمع الإسلامي من خلال سهم ابن السبيل لأن مصرف ابن السبيل يشمل كما ذكره أبو يوسف^(٢) إصلاح طرق المسلمين وهذا يعتبر من أهم عناصر البنية الأساسية التي تسهم في نجاح المشروع الاستثماري.

كما لا يخفى الدور الاقتصادي الذي تؤديه الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروات في المجتمع الإسلامي مما يعمل على التقارب بين الطبقات ويمنع تكديس الأموال في أيدي فئة قليلة من الناس تتحكم في اقتصاد البلد ومقدراته^(٣) كما قال تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

(١) الزكاة والتنمية، د. نعمت مشهور، ص ١٤.

(٢) الخراج، أبي يوسف، تحقيق د. محمد البنا، دار الإصلاح للنشر، ص ١٨١.

(٣) الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، د. سلطان محمد السلطان، دار المريخ للنشر،

الرياض، ١٤٠٦هـ، ص ٢٠.

الْعَقَابِ^(١) وليس غريباً أن يوجه الإسلام عناية كبرى نحو تضيق الفوارق الاقتصادية بين المجتمع حتى لا يترك الغني يزداد غنا والفقير بجانبه يزداد فقراً وحرماناً فتتسع الهوة بينهم فتحدث ما لا تحمد عقباه في الاقتصاد والمجتمع. ولهذا تتدخل الزكاة لتقريب الفجوة بين الغني والفقير ويعم الرخاء والتكافل في الاقتصادي لعدالة توزيع الدخل فيما لو التزمت الدول الإسلامية بهذا التشريع الإلهي وانتقلت زكاة الأموال العربية بين الأقاليم الإسلامية المتجاورة الأمر الذي سيغير حال الدول الإسلامية الفقيرة التي تستجدي المعونات الأجنبية من الدول الكافرة^(٢).

ومما يجدر التنويه إليه أن الزكاة مارست دورها الاقتصادي في العصور الإسلامية الأولى حتى أدى ذلك إلى عدم وجود الفقراء والمحتاجين كما حدث في عهد عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز، فقد كان معاذ بن جبل في اليمن، يبعث ثلث صدقة الناس إلى عمر بن الخطاب فأكرر ذلك عمر وقال لم أبعثك جابياً ولا آخذ جزية ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على فقرائهم فقال معاذ ما بعثت إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني فلما كان العام الثاني بعثت إليه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك، فلما كان العام الثالث بعثت إليه بها كلها فراجعته عمر بمثل ما راجعه قبل فقال معاذ: ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً^(٣).

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

(٢) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج ٥، ط ١، ١٤٠٣، ص ٤٠٠.

(٣) الأموال، أبي عبيد القاسم بن سلام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، تحقيق محمد هراس، ١٤٠١هـ - ص ٥٢٨.

بينما كان المنادي ينادي في عهد عمر بن عبدالعزيز (أين المساكين أين الغارمون أين الناكحون)^(١).

وهذا ما يعني أن هذا التشريع الإلهي - الزكاة - قادر على تخليص الأمة الإسلامية من برائن الفقر والتخلف والتبعية الاقتصادية إذا ما تم تطبيقه تطبيقاً إيمانياً صادقاً.

ولا يمكن أن نخفل هنا عن دور الزكاة في علاج العجز في الموازنة العامة وذلك من خلال مساهمتها في تغطية النفقات الاجتماعية المتجهة إلى الفئة الفقيرة ونحوها الأمر الذي يخفف العبء عن كاهل الموازنة العامة^(٢). وعلى الرغم من شحة المعلومات حول حجم أموال الزكاة في الدول الإسلامية إلا أن بعض الدراسات أشارت على أن تلك الحصيلة بلغت في باكستان ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي^(٣) وبلغت في بعض الدول الإسلامية ما بين ٣,٥ - ١٤% من إجمالي الناتج المحلي و ٤٤% من إجمالي الإيرادات العامة^(٤). وهذا مما يوضح أهمية الزكاة في علاج العجز المالي في الدول الإسلامية بدلاً من الارتكان فقط على الضغط الكبير على الإنفاق العام لاسيما ما يتصل بالنفقات التي لها آثار في اجتماعية وسياسية باهظة.

(١) دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، د. يوسف القرضاوي، ص ١٦٤.

(٢) إسهام المفاهيم المالية الإسلامية في ترشيد وتمويل الإنفاق العام، د. شوقي دنيا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، ١٩٩٣م، ص ٣٥٧.

(٣) أثر فوائد القروض على تراكم الديوان الخارجية، ناصح الناصح، بحث لمتطلبات درجة الماجستير جامعة الملك سعود، ١٤١٤هـ، ص ٩٠.

(٤) إسهام المفاهيم المالية الإسلامية في ترشيد وتمويل الإنفاق العام، د. شوقي دنيا، ص ٣٥٧.

ولعله مما يزيد من أهمية إسهام الزكاة في علاج العجز المالي كثرة حصيلتها كما أسلفنا الناجمة من قلة تكاليف الجباية وسعة أوعيتها وعدم التهرب من دفعها في معظم الحالات، في الوقت الذي يحقق فيه أسلوب إنفاقها في مصارفها الشرعية كفاءة أكثر في سد حاجات الفئات الفقيرة من الإنفاق العام غير الفعال في الوصول إلى هذه الفئات^(١).

• المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية:

ولا يعني ما تقدم اقتصار دور الزكاة على الجانب الاقتصادي، بل للزكاة أهدافاً اجتماعية عظيمة أبرزها تحرير المتلقي من الفقر وذل المسألة مما يحفظ له كرامته ويقضي على آفة الحقد والحسد في نفوس الفقراء ضد الأغنياء، ويعمل على تقوية أواصر الأخوة الإسلامية وعلى حماية المجتمع الإسلامي وعقيدته من تسلل اليهودية والنصرانية وتجارة المخدرات وغيرها التي تجد الفرصة مهيأة لها حينما يسود الفقر المجتمع وتعجز الحكومة الإسلامية عن تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية^(٢).

وبعد هذه المزايا العائدة من الزكاة فإنه حري بالدول الإسلامية إحيائها وجبايتها من المكلفين بها إذ أن ذلك من مسؤولياتها، حيث إن المكلفين منهم من يؤديها طواعية ومنهم على خلاف ذلك. وأبرز دليل على مسئولية الدول عن جبايتها لفظة (العاملين عليها) الواردة في آية مصارف الزكاة التي تؤكد قيام الدولة على جبايتها وإنفاقها وأيضاً قوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾

(١) المرجع نفسه، ص ٣٥٧.

(٢) الزكاة تطبيق محاسبي معاصر د. سلطان محمد السلطان، دار المريخ،

الرياض، ١٤٠٦ هـ، ص ١٩-٢١.

تُطَهَّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهِا﴾ والخطاب موجه للنبي صلى الله عليه وسلم ولمن بعده من أولياء أمور المسلمين^(١).

وفي السنة النبوية قوله عليه الصلاة والسلام حينما بعث معاذاً إلى اليمن (أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم)^(٢) وهنا نجد عملية الأخذ والرد تستوجب وجود جهة حكومية تتولاها على أن يتم فصل الأموال العامة للدولة عن أموال الزكاة التي تصرف في مصارفها الشرعية.

إلا أنه من المفارقات المؤلمة أن نجد أجهزة الضرائب الوضعية منتشرة في الدول الإسلامية بينما تختفي أجهزة الفريضة المالية - الزكاة^(٣) رغم كونها عقيدة وأداة اقتصادية وتمويلية ناجحة بإمكانها أن تجنب العملية التنموية في المجتمعات مخاطر الاقتراض الربوي الذي أثقل كاهلها بالفوائد المستحقة عليها وأن تنمي القاعدة الإنتاجية وتقضي على البطالة الإجبارية وتزيد من الإنتاجية في المجتمعات الإسلامية.

نخلص إلى أن الوسائل العامة لعلاج التبعية الاقتصادية تكمن في المشروعات المشتركة والسوق العربية المشتركة وإحياء مؤسسة الزكاة، لأن المشروعات المشتركة تشد الحاجة إليها لقدرتها على تنويع القاعدة الاقتصادية في الدول العربية على النحو الذي يخدم العملية التنموية

(١) مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٠٧هـ، ص ٨١.

(٢) صحيح البخاري، الإمام البخاري، تحقيق محمد علي قطب، ج ١ كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ، ص ٤١٥.

(٣) تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، د. شوقي دنيا، ص ٢٩٥.

والمبادلات التجارية ويعزز من إمكانات التخصص وقسمة العمل العربية وزيادة التدفقات المالية بين الدول العربية بشكل يسهم في توطئتها داخل المنطقة العربية.

كما تبرز أهمية دور الزكاة في علاج التبعية الاقتصادية كونها تعتبر مورداً مالياً منتظم الانسياب على مدار السنة بشكل نقل معه الحاجة إلى الاقتراض الخارجي ويسهم في تمويل التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دورها في تحرير المعطلة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار والتنمية وفي تمويل السلع الإنتاجية وزيادة الإنتاج واتساع السوق.

بيت الزكاة الكويتي:

على الرغم من أن بيت الزكاة من المؤسسات المستقلة التي تؤدي وظيفة التكافل الاجتماعي من خلال موارد الزكاة وإعانات الدولة في هذا الاتجاه إلا أنه يعتمد اعتماداً كلياً في تغطية نفقاته على دعم الدولة وهو ما تظهره مقارنة إيراداته الذاتية (التي تتضمن أموال الزكاة أو إعانة الدولة) حيث بلغت نسبة ما تقدمه الدولة (نسبة إلى مصروفاتها) خلال السنوات من ٩٥/٩٤ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦ على التوالي (١٠٠ %، ٩٧,٧ %، ٩٨,٥ %، ٩٩,١ %، ٩٨,٩ %، ٩٧,٩ %، ٩٨,٧ %، ٩٨,٥ %، ٩٨,٩ %، ٩٨,٣ %، ٩٩,٠ %، ٩٥,٤ %، ٩٣,٤ %)

وقد صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة في ميزانية الدولة حيث نصت المادة الأولى منه على: تحصل نسبة مقدارها ١ % من صافي أرباح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة، ولهذه الشركات عند تقديم إقراراتها بالمستحق عليها مرفقاً

بها ميزانياتها السنوية بموجب هذا القانون أن تحدد القدر الذي يمثل زكاة عن أموالها من المبلغ المحصل، كما لها أن تطلب توجيه المبلغ المستحق عليها أو جزءاً منه إلى إحدى الخدمات العامة، وقد استثنت المادة الرابعة من هذا القانون الشركات المملوكة للحكومة والتي يصدر بشأنها قوانين خاصة والشركات التي يطبق عليها المرسوم بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته، وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ أصدر وزير المالية القرار رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٦ م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٦ م في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة والتي اشتملت على قواعد التحصيل وإجراءاته من إجراءات الربط والاعتراض والطعن وإعادة إصدار الربط وتصحيح الربط النهائي وإجراءات السداد والتحصيل وقواعد إنفاق الأموال المحصلة في المصارف الشرعية والخدمات العامة، ثم أحكام عامة.

• الخاتمة:

- ١- للزكاة آثار اقتصادية و آثار اجتماعية عديدة تناولها البحث.
- ٢- تمثل الزكاة تأمينات للفرد المسلم ضد المخاطر التجارية وغير التجارية مما يترتب عليه إشاعة الطمأنينة والاستقرار في نفوس المستثمرين.
- ٣- أن وجود أموال الزكاة يشجع أرباب الأموال لتقديم القرض الحسن أو قروض بالمشاركة.
- ٤- كما أن هناك أثراً اقتصادياً آخر ينشأ من القيد الفقهي لطبيعة الدين الذي يشترط فيه أن يكون في غير معصية.
- ٥- كما يبرز الدور الاقتصادي للزكاة في تمويل البنية الأساسية في المجتمع الإسلامي من خلال سهم ابن السبيل.
- ٦- للزكاة دور لا يغفل في علاج العجز في الموازنة العامة.
- ٧- للزكاة أهدافاً اجتماعية عظيمة أبرزها تحرير المثلقي من الفقر وذل المسألة مما يحفظ له كرامته ويقضي على آفة الحقد والحسد في نفوس الفقراء، ويعمل على تقوية أواصر الأخوة الإسلامية وعلى حماية المجتمع الإسلامي وعقيدته.

• المراجع:

- ١- إسهام المفاهيم المالية الإسلامية في ترشيد وتمويل الإنفاق العام:
د. شوقي دنيا.
- ٢- الاقتصاد الإسلامي: د. محمد منذر القحف، دار القلم، الكويت.
- ٣- أثر فوائد القروض على تراكم الديوان الخارجية: ناصح الناصح، رسالة ماجستير.
- ٤- الأموال: لأبي عبيد، تحقيق: محمد هراس، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢.
- ٦- تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي: د. شوقي دنيا.
- ٧- الخراج لأبي يوسف تحقيق: محمد البنا.
- ٨- دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية: د. يوسف القرضاوي.
- ٩- الزكاة والتنمية: د. نعمت مشهور.
- ١٠- الزكاة تطبيق معاصر: د. سلطان السلطان.
- ١١- الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية: أحمد إسماعيل.
- ١٢- السياسة الاقتصادية.
- ١٣- صحيح البخاري وصحيح الترمذي، مختصر صحيح مسلم.
- ١٤- العائد الاقتصادي والاجتماعي لفريضة الزكاة: د. سامي نجدي.
- ١٥- مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام: سعيد مرطان.

- ١٦- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك والإسلامية.
- ١٧- لسان العرب: لابن منظور، إعداد: يوسف الخياط، النشر دار اللسان العربي، بيروت.
- ١٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: للزملي، دار احياء التراث العربي.
- ١٩- مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام: د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

